

Distr.  
GENERAL

S/1999/134  
10 February 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة  
إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإثيوبيا  
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بيانا صادرا عن وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في  
١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس  
الأمن.

(توقيع) دوري محمد  
السفير  
الممثل الدائم

## المرفق

بيان صادر عن وزير خارجية إثيوبيافي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٩

في ١٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، اقترفت إريتريا عملا من أعمال العدوان على إثيوبيا، وقامت باحتلال أراضيها. ومنذ ذلك الحين، بذلت أطراف ثالثة محاولات مختلفة للحيلولة دون اتساع نطاق الأزمة، ولتسهيل التوصل إلى حل سلمي. وقد فعلت إثيوبيا كل ما يلزم للتعاون مع من بذلوا مساعيهم الحميدة، ولتهيئة الفرصة للتوصل إلى السلام. ولم تتعاسس إثيوبيا، ولو مرة واحدة، عن التعاون مع من يسعون إلى تيسير إزالة سبب الأزمة. وليس في وسع أي جهة، وبالذات الأمم المتحدة والأطراف المشتركة في شتى جهود التوسط من أجل السلام، إلا أن تلاحظ ما أبدته إثيوبيا من صبر في مواجهة عناد إريتريا الفظيع وازدراؤها لدور الأطراف الثالثة. فما تريده إريتريا هو التفاوض مع نفسها وبالشروط التي تحددها.

وقد قبلت إثيوبيا خطة السلام التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية ورواندا. وهي خطة رفضتها إريتريا. وأعربت إثيوبيا عن استعدادها لتقبل الاتفاق الإطار الذي أعدته منظمة الوحدة الأفريقية، وهو الاتفاق الذي وصفه مجلس الأمن بأنه عادل ومتوازن. وأعلنت إريتريا أخيرا، بعد تلكؤ، أنها تلتزم الحصول على توضيح قبل أن تعلن موقفها بشأن اقتراح السلام المقدم من منظمة الوحدة الأفريقية. وبعد تقديم هذا التوضيح، رأت إريتريا أن تمنح نفسها مهلة للتفكير في الأمر؛ وفي غضون ذلك، واصلت مفاطلتها التي تقصد بوضوح من ورائها تضادي الارتباط بأي أمر. ويجري كل هذا بينما لا تزال إريتريا تحتل أراضي إثيوبية اقتلع منها آلاف الإثيوبيين الذين يعيشون الآن في كهوف.

وجاء الرد الإريتري النهائي على خطة السلام المقترحة من منظمة الوحدة الأفريقية في ٦ شباط/ فبراير ١٩٩٩، بعد يوم واحد من انتهاك إريتريا بالفعل وقف الضربات الجوية، حين شنت هجوما عسكريا واسع النطاق على جبهة بادمي - شيرارو، وبذلك فرضت الحرب على إثيوبيا ولم تترك لها إلا خيارا واحدا، هو ممارسة حقها في الدفاع عن النفس، وهو الحق الذي تتمتع به إثيوبيا، مثلها مثل جميع الدول ذات السيادة، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وقد عمدت إريتريا، بلجوتها إلى القوة مرة أخرى، إلى إيجاد مخطط جديد للأحداث يبعد خطة سلام منظمة الوحدة الأفريقية عن الساحة. وهذا لا يمكن السماح بنجاحه.

إن الأمر الذي كان واضحا طوال الوقت قد ازداد الآن وضوحا. فالسلطات الإريترية قد عقدت العزم على الحصول بالقوة على ما تريده وما هو ليس ملكا لها، أيا كانت عواقب ذلك على السلام. فالقانون الدولي لا يدخل في اعتبار السلطات الإريترية. فهي لا تكن إلا الازدراء لمقترحات السلام ما لم تكن هذه المقترحات مصاغة في أسمر، وما لم تقتصر محتوياتها على وجهة النظر والأفكار الإريترية التي تعكس المصالح الإريترية، بما فيها رغبة السلطات الإريترية في الاحتفاظ بما أخذته عن طريق العدوان.

لقد أوضحت إثيوبيا دوماً، رغم أنها دائماً أول من يلتزم بالسلام، أنها لن تسمح أبداً بجني أي مكاسب تتحقق بانتهاك أراضيها السيادية، أو بالإساءة إلى كرامة شعبها.

إن الطريق إلى السلام واضح، وقد رسمته منظمة الوحدة الأفريقية. وقد رفضت إريتريا حتى الآن إبداء الاحترام لصوت أفريقيا لأنها خلصت إلى أنه من غير المحتمل أن يفرض المجتمع الدولي على أسمره ضغطاً فعالاً مجدداً. إن ما تعول عليه إريتريا هو الاستمرار في الثبات على الموقف والمماطلة والعمل على تدهور الحالة، إذ قد يُعامل عندئذ كل من المعتدي والمعتدى عليه على نفس المستوى - وهذا يشكل نصراً للمعتدي في وضع أصبح فيه القانون الدولي محل استهزاء.

وتدعو إثيوبيا المجتمع الدولي من جديد إلى حمل إريتريا على قبول وتنفيذ اتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري للسلام، الذي اقترحه رؤساء الدول الأفريقية. ولا يمكن أن تتجاهل الأمم المتحدة هذا. ولا ينبغي لأفريقيا أن تسمح به. وينبغي لمجلس الأمن، بل يجب عليه ألا يشجع البلد المعتدي على تحدي منظمة الوحدة الأفريقية، فضلاً عن مجلس الأمن؛ فالمجلس ذاته، على أي حال، قد سجل تأييده لاتفاق منظمة الوحدة الأفريقية الإطاري بوصفه اتفاقاً عادلاً ومتوازناً.

ودعوني أقول في الختام إنه لا ينبغي أن يفهم على سبيل الخطأ أن استعدادنا غير المحدود للتعاون مع الأطراف الثالثة التي تعمل من أجل السلام، وصبرنا في مواجهة العدوان، ومرونتنا، دليل على الاستعداد لتقبل الإساءات.

-----